الأمم المتحدة

A/C.3/57/SR.47

الجمعية العامة

الدورة السابعة والخمسون

Distr.: General
30 December 2003
Arabic
Original: French

الوثائق الرسمية

اللجنة الثالثة

محضر موجز للجلسة السابعة والأربعين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢، الساعة ١٠/٠٠

الرئيسة: السيدة ليتون (نائبة الرئيس).....(شيلي)

المحتويات

البند ١٠٤ من جدول الأعمال: تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، والمسائل المتصلة باللاجئين والعائدين والمشردين والمسائل الإنسانية (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

02-69176 (A)

نظراً لتغيب السيد ويناوير (ليختنشتاين)، تولت السيدة ليتون (شيلي) رئاسة الجلسة.

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٥

البند ١٠٤ من جدول الأعمال: تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، والمسائل المتصلة باللاجئين والعائدين والمشردين والمسائل الإنسانية (تابع) (A/56/3، A/57/12، A/57/12/Add.1، A/57/203، A/57/324، A/57/583)

١ - **السيد توميتش** (سلوفينيا): قال إنه إذا كانت هناك أعداد كبيرة من اللاجئين قد تمكنت، في السنوات الأخيرة، من العودة إلى ديارها، فإن ثمة ملايين آخرين لا يزالون ينتظرون من المجتمع الدولي أن يتكفّل بحمايتهم.

٢ - وسلوفينيا تثني مع التقدير على عملية المشاورات العالمية التي تشجع على تبادل وجهات النظر بين مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والدول وسائر الشركاء الرئيسيين في مجال الحماية الدولية، وهي تثني أيضا على جدول الأعمال الجديد المتعلق بالحماية، الذي تنوي أن تساهم في تنفيذه.

٣ - والطابع البالغ الأهمية لاتفاقية عام ١٩٥١ وبروتوكولها المتعلق بحماية اللاجئين كان موطن تشديد بمناسبة الاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لوضع هذا الصك. وسلوفينيا تنتظر باهتمام نتائج مؤتمر المائدة المستديرة المكرس لحقوق اللاجئين.

٤ - ومفوضية شؤون اللاجئين تسعى جاهدة كي تُدخل في برامجها الاحتياجات الخاصة بالفئات الشديدة الضعف من قبيل النساء والأطفال. ولقد قامت سلوفينيا، من ناحيتها، بتوفير الدعم لبعض الأنشطة الهامة التي تضطلع بها المفوضية، ولا سيما إدارة البيئة والصحة الإنجابية ومكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز/السيدا) في أوساط اللاجئين.

٥ - وسلوفينيا متفقة مع مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين على ضرورة التماس حلول دائمة تستند بصفة خاصة إلى إعادة التوطين والدمج من جديد والإصلاح والتعمير. وموقف سلوفينيا يقوم على خبرتها التي اكتسبتها في بداية التسعينات، عندما استقبلت من هربوا من الصراعات الدائرة في منطقة البلقان من لاجئين ومشردين. ومن دواعي التشجيع، أن يلاحظ أن هذه المنطقة قد عادت اليوم إلى شيء من الاستقرار، مما يرجع بصورة محددة إلى ميثاق الاستقرار في جنوب شرقي أوروبا. وفي عام ٢٠٠١، اضطُلع بمبادرات عديدة، تتضمن المبادرة الإقليمية للعودة المتصلة بميثاق الاستقرار وبرنامج العمل الإقليمي، وقد أدت هذه المبادرة بالتالي إلى العمل على عودة الأقليات في كرواتيا وفي البوسنة والهرسك.

٦ - وعودة اللاجئين لا تزال عملية صعبة، وهي جديرة بالمساندة من خلال مساعدة الأشخاص المعنيين على العودة إلى قدر كافٍ من الاستقلال.

٧ - وينبغي أيضا التسليم بأهمية الدمج في البلدان المستقبلة، وكذلك بما قد يشكله اللاجئون من ميزات بالنسبة لهذه البلدان. وبغية تمكين الأعداد الكبيرة من اللاجئين من منطقة البلقان من الاندماج في المجتمع السلوفيني، فإن السلطات قد وفرت لهم إمكانات الوصول لمركز المقيمين الدائمين مع متابعة مختلف الدورات الدراسية التي تتناول اللغة والثقافة والتاريخ بسلوفينيا.

٨ - **السيدة مارتينا** (أوكرانيا): قالت إن انضمام أوكرانيا مؤخراً لاتفاقية عام ١٩٥١ وبروتوكول عام ١٩٦٧ المتعلقين بمركز اللاجئين قد أتاح لها أن تضع أساساً لصياغة تشريع وطني بشأن المهاجرين.

٩ - وعلى الرغم من الصعوبات الاقتصادية الراهنة، فإن أوكرانيا تجتذب كثيرا من اللاجئين بسبب الطابع المتحرر لقوانينها المتصلة بالهجرة، والتواؤم فيما بين مختلف الإثنيات، والاستقرار الداخلي، وتشدّد التشريعات الخاصة بالهجرة في أوروبا الغربية. وأكثر من نصف الأشخاص الذين حصلوا على مركز اللجوء بأوكرانيا يتطلعون إلى تمديد فترة إقامتهم بالبلد، بل وإن بعضهم ينوون أن يقيموا فيه بصورة دائمة.

١٠ - وبفضل تعاون مكتب المفوضية في أوكرانيا، على نحو نشط، فإن الحكومة الأوكرانية قد استقبلت، منذ عام ١٩٤٤، ما يزيد عن ٢٠٠٠ من اللاجئين، الذين قدمت أغلبيتهم في أفغانستان، وكذلك وضعت الحكومة برامج برامج لتوفير المساعدة ولتهيئة عملية الدمج.

١١ - وترحب أوكرانيا أيضا بالمساعدة التي قدمتها لها المفوضية فيما يتصل بتطبيق قانون المواطنية المنقح حديثا، وقد تمثلت هذه المساعدة في أنشطة للتدريب والتوعية، وكذلك في دعم تقني. وأوكرانيا تقدّر أيضا المساعدة الموفَّرة من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج التنمية التابع للأمم المتحدة والمعني بإدماج شبه جزيرة القرْم والمنظمة الدولية للهجرة، واللجنة الاقتصادية الأوروبية، ولجنة الصليب الأحمر الدولية، إلى جانب منظمات أخرى وبلدان مانحة، فيما يتصل بمواجهة مشكلة العائدين وإدماجهم في المجتمع الأوكراني.

١٢ - ومن الأولويات لدى أوكرانيا على صعيد الهجرة، عودة تتار شبه جزيرة القرم وسائر القوميات التي طُردت إبان نظام الحكم الاستبدادي وإعادة توطينهم في أرضهم الأصلية. ومنذ التسعينات، عاد ما يزيد عن ٢٠٠ ٠٠٠ ممن سبق إبعادهم، هم وأسرهم، إلى شبه جزيرة القرم.

١٣ - وكان ثمة نجاح محدود للجهود المبذولة من أجل إيجاد حل لمسألة مواطنية العائدين في إطارٍ متعدد الأطراف، ولا سيما من خلال اتفاق رابطة الدول المستقلة بشأن القضايا المتعلقة باستعادة حقوق الأشخاص المُبعدين والأقليات الوطنية والشعوب. وتنوي الحكومة الأوكرانية بالتالي أن تتفاوض على إبرام بعض الاتفاقات الثنائية، من قبيل الاتفاق الذي أبرمته مع أوزبكستان، والذي أتاح حصول حوالي ٢٣ ٠٠٠ شخص على الجنسية الأوكرانية.

١٤ - وبوسع الهيئات الحكومية الأوكرانية المعنية بمسائل الهجرة أن تستفيد من دعم المجتمع الدولي في مجالات تدريب الموارد البشرية والتكنولوجيا والإدارة والمتابعة والتقييم. والحكومة الأوكرانية تنتظر من مفوضية شؤون اللاجئين أن تساعدها في تحسين البرامج القائمة وتعزيز التعاون بين المؤسسات الحكومية والمنظمات غير الحكومية، بهدف تمكينها من مواجهة مشاكل اللاجئين وملتمسي اللجوء إلى جانب مشاكل من تعرضوا للإبعاد منذ وقت طويل.

١٥ - **السيدة رودسمون** (النرويج): قالت إنه ينبغي دون مزيد من التأخير أن يُضطلع بحوارٍ موضوعي بشأن أداء وتمويل مفوضية شؤون اللاجئين، فمشكلة بقاء هذه المنظمة لا تحظى باهتمام كافٍ على نطاق واسع، كما سبق أن ذكر المفوض السامي.

١٦ - ومنذ بضعة أعوام، شهدت المفوضية صعوبات مالية كبيرة أدت إلى إصابتها بالشلل تقريبا. وقد أفضت هذه الأحوال إلى زعزعة مستقبل اللاجئين، فالمنظمة لم يكن بوسعها أن توفر لهم كافة المساعدات التي يحتاجون إليها.

١٧ - وثمة ما يبرر، بالتالي، القيام من جديد بدراسة نظام تمويل ميزانية المفوضية. وتحسين الوضع يترتب، في البداية، على تحسين تقاسم المسؤوليات. ومن الواجب على كافة الأطراف التي تضع ميزانية المفوضية أن تشارك في تمويلها، بدلا من ترك عملية التمويل هذه لبعض من الدول. وينبغي، في نهاية الأمر، الحرص على توفير موارد الميزانية على نحو فعلي.

١٨ - وثمة حل يتضمن زيادة التحويلات من ميزانية الأمم المتحدة العادية من أجل تغطية المصروفات الإدارية للمفوضية، مما هو وارد في النظام الأساسي للمفوضية. ومن ناحية أخرى، ومن منطلق الرغبة في المحافظة على مبدأ التبرعات، فإنه ينبغي تحسين تنسيق تدخلات المانحين. وينبغي أيضا توسيع نطاق قاعدة تمويل المفوضية، وذلك بضم أكبر عدد ممكن من الدول إليها.

١٩ - وترحب النرويج باتجاه المفوض السامي نحو التماس صيغ جديدة للتمويل، وإعادة النظر في بعض المسائل المتعلقة بأداء المفوضية. وهي، بالتالي، تنتظر باهتمام تلك المناقشة التي ستُجرىَ في العام القادم على صعيد هيئات المفوضية والجمعية العامة بشأن مبادرة ''تكملة الاتفاقية''، مما يقترحه المفوض السامي.

٢٠ - وبدلا من التسليم بالوضع الراهن، يجب على المجتمع الدولي أن يبذل جهده في القيام، على نحوٍ عاجل، بالتماس حلول دائمة لمشاكل اللاجئين، ولا سيما في الحالات التي تستمر فترة طويلة. وفي إطار التكرس للعمل الإنساني والاجتماعي وحده، بصرف النظر عن القيام بأي مسعى سياسي، يجب على المفوضية أن تواصل تشجيع الحلول الدائمة لمسألة اللاجئين. وهذه الحلول، التي ينبغي تطبيقها على أكبر عدد ممكن من اللاجئين، يتعين عليها أيضا أن تكون متسمة بإفادة بلدان الاستقبال، وخاصة في سياق ''التنمية عن طريق الدمج'' التي يوصى بها المفوض السامي.

٢١ - والنرويج تأمل في أن تؤدي الصعوبات الحالية إلى حفز المجتمع الدولي على القيام، لا بمجرد إعادة تنشيط المفوضية التي تمثل أداة هامة، بل بالقيام أيضا بالتماس حلول ابتكارية من أجل اللاجئين منذ فترة طويلة.

٢٢ - **السيد شورتي** (ليختنشتاين): قال إن بلده قد زاد من مساهمته في الميزانية العامة للمفوضية وكذلك في برامج البلد المعنية بأفغانستان وسيراليون وليبريا.

٢٣ - وإذا كان ينبغي الترحيب بهبوط عدد اللاجئين في العالم، فإنه يتعين أيضا أن يُراعى أن مسألة اللاجئين لا تزال من أخطر المشاكل الإنسانية، وأن ثمة حالات عديدة من حالات اللاجئين قد تحولت إلى أزمات دائمة قد تفضي إلى زعزعة الاستقرار ببعض المناطق.

٢٤ - وليختنشتاين ترحب بالتالي باتجاه المفوض السامي نحو التماس حلول دائمة، وترحب أيضا بصفة خاصة بمبادرته المتعلقة بـ''تكملة الاتفاقية''، التي تتيح مواجهة الحالات التي لا تتناولها اتفاقية عام ١٩٥١.

٢٥ - والاتفاقات الجديدة المتعددة الأطراف، التي ستكمل الاتفاقية، سوف تؤدي لا إلى مجرد الحدّ من الأزمات الإنسانية، ولكنها ستؤدي أيضا إلى تخفيف العبء الذي تمثله هذه الأزمات. ومن شأن التعاون الدولي أن يتيح حماية ومساعدة اللاجئين في أكثر الأماكن جوارا لمنطقة نشأتهم، مما ييسر من العودة والإدماج. ومن

الواجب على المجتمع الدولي أيضا أن يحرص على عدم وقوع اللاجئين المقيمين بمخيمات فريسة للأنشطة الإجرامية من قبيل الإتجار في الأشخاص.

٢٦ - وكما أكد المفوض السامي، لا يجوز للبلدان المستقبلة أن تنظر إلى اللاجئين وملتمسي اللجوء باعتبارهم مجرد عبء من الأعباء، بل ينبغي لها أن تعتبرهم أشخاصا قادرين على الإسهام في التنمية. وتجربة ليختنشتاين كانت قاطعة في هذا المجال. فاللاجئون الذين قدموا إليها، والذين كانت غالبيتهم من البوسنة والهرسك ومن كوسوفو أيضا، كان من المسموح لهم أن يتكسبوا معيشتهم مع استفادتهم من نظام خاص للحماية. وهذا التدبير لم يُتح مجرد تقليل تكلفة استقبالهم، ولكنه قد أتاح أيضا تيسير عمليات العودة إلى حد كبير، فجميع اللاجئين تقريبا كان بوسعهم أن يعودوا بوفورات مكنتهم من القيام من جديد بتدبير شؤون حياتهم وتكوين مجتمعاتهم. ومن ناحية أخرى، يُلاحَظ أن إمكانية العمل التي تُوفَّر للاجئين وطالبي اللجوء تؤدي إلى تحسين صورتهم في بلد الاستقبال، كما أنها تؤدي، بناء على ذلك، إلى الحدّ من القولبة ومظاهر كراهية الأجانب.

٢٧ - وثمة إطراد، فيما يبدو، فيما يتعرض له اللاجئون من تمييز ومن مشاعر كراهية الأجانب ومن تعصّب أيضا. ومن الواجب على الدول أن تتخذ التدابير اللازمة لحماية الحقوق والحريات الأساسية المتصلة بهؤلاء الأشخاص، الذين يُعّدون من أضعف الفئات بالعالم. ومبدأ عدم الإعادة القسرية يستند إلى الفكرة القائلة بأن الحق في الحياة لدى اللاجئين يتطلب حماية خاصة. وعلاوة على ذلك، وفي سياق مكافحة الإرهاب، يلاحظ أن حماية وتشجيع حقوق الإنسان تستوجب انتباه محدَّدا. وبرنامج حماية اللاجئين، الذي اعتُمِد بالإجماع من قبل الدول الأطراف في الاتفاقية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ عقب إجراء مشاورات عالمية بشأن الحماية الدولية للاجئين، يتضمن قائمة من التوجيهات العملية التي تتصل بمفوضية شؤون اللاجئين والدول وسائر الشركاء. وثمة تذكير أيضا للدول، بصفة خاصة، بأن تتصرف على نحوٍ بصير وفي إطار مراعاة نظام الحقوق بكل دقة.

٢٨ - **السيدة دمبستار** (نيوزيلندا): أشارت إلى الاجتماع الوزاري للدول الأطراف في اتفاقية عام ١٩٥١ الخاصة بمركز اللاجئين، الذي عُقِد في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ بجنيف في إطار عملية المشاورات العالمية بشأن الحماية الدولية، ثم قالت إن الاتفاقية لا تزال بمثابة الصك الأساسي فيما يتعلق بحماية اللاجئين على الصعيد الدولي، ومع هذا، فإنها قد أصبحت غير كافية إزاء التعقد المطرد للمشاكل القائمة. ورحّبت بالتالي بالجهود التي يبذلها المفوض السامي من أجل إعادة تنشيط نظام حماية اللاجئين، كما أنها أثنت على جدول الأعمال المتعلق بالحماية والمترتب على عملية المشاورات العالمية، وامتدحت كذلك اقتراح المفوض السامي المتصل بعملية ''تكملة الاتفاقية''، وهذا الجدول وتلك العملية يشكلان مبادرتين من المبادرات التي وردت في صميم مناقشات اللجنة التنفيذية لبرنامج مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، التي اجتمعت في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، ونيوزيلندا التي قامت لأول مرة، بوصفها عضوا باللجنة التنفيذية، بالمشاركة في دورتها قد تمكنت من الإعلان، على نحو حازم، بأنها ستسهم في مكافحة الاتجار في الأشخاص والمتاجرة في المهاجرين. وهي تنوي، بالإضافة إلى ذلك، أن تضطلع بدور نشط في مجال تنفيذ جدول أعمال الحماية ومشروع تكملة الاتفاقية.

٢٩ - وفيما يخص تلك الصعوبات الكبيرة المتعلقة بميزانية المفوضية، يتعين على المجتمع الدولي أن يكون مستعداً للقيام على النحو الواجب بمساندة الإجراءات التي

يتخذها المفوض السامي؛ وفي إطار اضطلاع البلدان، التي تُعَدّ من أشد البلدان فقراً بالعالم، باستقبال ٧ لاجئين من ١٠، فإنه يتعين على البلدان المتقدمة النمو أن تبذل قصاراها من أجل تحسين توزيع الأعباء التي تتطلبها حماية اللاجئين. ونيوزيلندا تنهض بدورها في هذا الصدد، ولا سيما من خلال تمويل برامج الأمم المتحدة المتصلة باللاجئين، وكذلك من خلال استقبال حصة سنوية من اللاجئين التابعين للمفوضية. وثمة ترحيب، في هذا الصدد، بما يقوم به المفوض السامي من أعمال بهدف توسيع نطاق مجموعة البلدان المستقبلة.

٣٠ - والوفد النيوزيلندي يعلن أن منطقته ليست بمعزل عن عواقب مشكلة اللاجئين وزيادة الاتجار في الأشخاص، كما تشهد على ذلك حادثة الباخرة ''تامبا'' التي وقعت في آب/أغسطس ٢٠٠١. ولقد قامت نيوزيلندا في ذلك الوقت بحل هذه الأزمة الإنسانية على نحو فوري، حيث استقبلت، في البداية، ١٣١ من طالبي اللجوء الذين كانوا بالباخرة، ثم استقبلت بعد ذلك ١٤ شخصاً آخرين ممن تعرضوا للغرق على الباخرة ''تامبا'' بعد أن مروا على نحو عابر بناورو. وهؤلاء اللاجئون الأفغان، الذين يبلغ عددهم ١٤٥، يخطوْن اليوم باندماج كامل في البلد، وهم يساهمون في التنوع الثقافي الكبير الذي يتميز به المجتمع النيوزيلندي.

٣١ - ونيوزيلندا ليست البلد الوحيد في منطقة آسيا والمحيط الهادئ الذي يتعرض لمشكلة اللاجئين: فثمة ٣٨ بلدا من بلدان المنشأ والمرور العابر والاستقبال في مجال اللاجئين قد شاركت في المؤتمر الوزاري الإقليمي المعني بتهريب البشر والاتجار بالأشخاص وما يتصل بذلك من جرائم عبر وطنية، والذي عُقد ببالي بإندونيسيا في شباط/فبراير ٢٠٠٢، في إطار رعاية مشتركة من جانب استراليا وإندونيسيا. وحكومات المنطقة تعمل منذ ذلك الوقت بصورة نشطة على وضع استراتيجية جماعية إقليمية لمكافحة هذه الجرائم. ونيوزيلندا قد قامت، من جانبها، بالمشاركة على نحو نشط في هذا المؤتمر، وهي تتولى رعاية فريق من الخبراء المعنيين بتعزيز التعاون الإقليمي والدولي في هذا المجال، وهي تتطلع، على صعيد أوسع نطاقاً، إلى النهوض بدورها هذا فيما يتصل بكافة المبادرات التي يتخذها المفوض السامي بغية سد ثغرات النظام القائم في ميدان حماية اللاجئين.

٣٢ - **السيد غاسبار مارتيز** (أنغولا): تحدث باسم الدول أعضاء الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، فرحب باعتماد جدول الأعمال المتعلق بالحماية، الذي يوفر إطاراً واقعياً وشاملاً للعمل الجماعي من أجل كفالة حماية اللاجئين، وثمة دور هام ينبغي الاضطلاع به من قِبَل التعاون الدولي والشراكات. ومما يبعث على التفاؤل، ما يلاحظ من النتائج التي حققتها أفريقيا في مجال أعمالها المتصلة بتسوية حالات اللاجئين والمشردين بالقارة، التي تتولى استقبال ٢٦ في المائة من اللاجئين التابعين للمفوضية في العالم، حيث تقوم بلدان الجماعة الإنمائية بإيواء ٤٢ في المائة منهم.

٣٣ - وحالات التقدم، التي أحرزت مؤخراً على طريق تحقيق السلام في منطقة الجماعة الإنمائية، تُعدّ حالات مشجعة. والسلام الذي تم التوصل إليه في أنغولا من ثمار تلك الجهود التي بُذلت على الصعد الوطنية والإقليمية والدولية بهدف تهيئة حلول دائمة وكاملة لما يوجد من مشاكل معقدة. ومنذ توقيع اتفاق وقف إطلاق النار في نيسان/أبريل ٢٠٠٢، عاد ما يقرب من ١٠ ٠٠٠ من الأنغوليين إلى ديارهم بمحض إرادتهم، وتتوقع المفوضية عودة ٨٠ ٠٠٠ لاجئ آخر قبل نهاية عام ٢٠٠٢.

٣٤ - وأنغولا تدعو المجتمع الدولي والحكومات والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني في شموله إلى الاضطلاع بالتعاون مع المفوضية من أجل كفالة عودة اللاجئين في إطار أمن كامل إلى جانب إعادة توطينهم ببلدانهم الأصلية، في ظل الاعتماد على التضامن وتقاسم المسؤوليات. ومن رأي الجماعة الإنمائية أنه يجب على المفوضية أن تحدد شراكاتها مع البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) ومنظمة الصحة العالمية وبرنامج الأغذية العالمي ومفوضية حقوق الإنسان ومنظمة العمل الدولية والمنظمة الدولية للهجرة، بصفة خاصة، وأن تعمل على تعزيزها، فهي مقتنعة بالدور الهام الذي يمكن أن تضطلع به هذه الهيئات في مجال إعادة دمج اللاجئين والنازحين على الصعيد الاجتماعي - الاقتصادي فضلا عن إعادة توطينهم. ومن المتعين أن تُستكمل هذه الشراكات القائمة على الصعيد العالمي بشراكات أخرى مع شتى المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية (الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والهيئة الحكومية الدولية للتنمية والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، بصفة خاصة)، مما يتيح إيجاد حلول دائمة في أطر من قبيل الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا.

٣٥ - والدول الأعضاء في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، التي تستقبل اللاجئين، تقوم، في سياق برامجها الوطنية، بتوفير التعليم الأساسي للأطفال وكذلك بتدريب النساء على الأنشطة المولدة للإيرادات. وهذه الدول منكوبة بصفة خاصة بالإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز/السيدا)، ومن ثم، فإنها تعطي أولوية كبيرة لمكافحة هذا الوباء. والجفاف المستمر الذي يهدد حياة ما يقرب من ١٤,٨ مليون من سكان المنطقة يفضي أيضا إلى تفاقم إنجراحية السكان، بما فيهم اللاجئون والمشردون، كما أن الحالة الصحية لبعض البلدان معرضة للتدهور بشكل كبير. ودول هذه المنطقة تهيب إذن بالمجتمع الدولي أن يقدم لها ما يلزم من مساعدة إنسانية من أجل اتقاء المجاعة واشتداد الفقر.

٣٦ - ومن منطلق الاهتمام بمواصلة التعاون على نحو وثيق مع المفوضية بشأن كافة ما يتصل بتحركات المهاجرين، فإن الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي قد نظمت بلوساكا وبريتوريا حلقتين تدريبيتين إقليميتين ترميان إلى توحيد تفسير المفاهيم والمسائل الأساسية التي تتعلق بالمساواة بين الرجل والمرأة وبحقوق النساء والأطفال وبالعنف القائم على أساس الجنس، بما فيه الاستغلال الجنسي. والجماعة الإنمائية تشجب حالات الاستغلال الجنسي التي اكتُشِفت مؤخرا، ومن ثم، فإنها ترحب بوضع المفوضية لمدونة لقواعد السلوك فيما يتصل بموظفيها.

٣٧ - وفي النهاية، فإن الحالة المالية للمفوضية تبعث على القلق، وهذه الحالة تؤدي إلى آثار مؤلمة بالنسبة للبلدان الأفريقية بصفة خاصة، ولا سيما في إطار تحمل بلدان الاستقبال لعبء أشد وطأة. وأنغولا تسارع بمطالبة كافة الدول إذن بأن تستجيب على نحو عاجل لما تقوم به المفوضية من نداءات لتوفير الأموال، وذلك في ظل اقتناعها، هي وكافة بلدان الجماعة الاقتصادية، بأن المسيرة قائمة على طريق السلام والاستقرار والأمن في منطقة الجنوب الأفريقي. والجماعة الإنمائية مستعدة للاضطلاع بدور هام في مجال تنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، وذلك من أجل الإسهام في مكافحة الفقر والمشاركة في التنمية المستدامة.

٣٨ - **السيد عثمان** (الجزائر): قال إنه إذا كانت أعداد اللاجئين الداخلين في إطار صلاحيات مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين قد تعرضت للهبوط في عام ٢٠٠١، فإن القلاقل المنتشرة والمصاعب المستمرة قد أدت إلى تحركات سكانية، وخاصة فيما يتعلق بالقارة الأفريقية. ومع هذا، فإن العَوز والافتقار إلى الأسواق وعدم كفاية الموارد قد جعلت من هؤلاء السكان فريسة سهلة. ومن المطلوب بالتالي أن تُلتمس حلول دائمة لمشاكل اللاجئين، مع عدم الاكتفاء بالاضطلاع بإجراءات وقائية، بل بالقيام أيضا بتحسين تنسيق الإجراءات المتخذة من جانب شتى الجهات التي تتدخل للنهوض بالأعمال الإنسانية وبالتنمية. والجزائر ما فتئت دائما تساند المفوضية، وهي ترى أنه ينبغي تجديد ولاية المفوض السامي. وهي ستواصل، من منطلق التضامن، تقديم المساعدة اللازمة للاجئين الصحراويين إلى حين إيجاد تسوية نهائية للنزاع المتعلق بالصحراء الغربية. والجزائر تهيب بالمجتمع الدولي أن يوفر للمفوضية مزيدا من الدعم المالي، حتى تتمكن من القيام، بصفة خاصة، بمساعدة البلدان النامية التي تستقبل أكبر عدد من اللاجئين، وذلك إلى حين التوصل إلى حلول نهائية لأسباب الهجرات السكانية.

٣٩ - **السيدة إيناه - أبنتنغ** (غانا): قالت إن مفوضية شؤون اللاجئين لا تستطيع أن تتكفل سوى بنصف المهاجرين على هذا الكوكب، ممن يبلغ عددهم ٥٠ مليون نسمة. وعلى المجتمع الدولي أن يواجه حالات الطوارئ الجديدة التي قد تظهر، وخاصة بأفريقيا، كما أن الاضطرابات السياسية وتكثفات الصراعات والكوارث الطبيعية المتتالية تفاقم أيضا من ضعف هذه القارة. والوفد الغاني يهنئ بالتالي المفوض السامي إزاء ما يبذله من جهود من أجل تعزيز التعاون بين المفوضية ومختلف المؤسسات الإقليمية بأفريقيا، وكذلك من أجل إعادة الاضطلاع بالتعاون مع مصرف التنمية الأفريقي بهدف تشجيع التماس حلول دائمة للأشخاص المشردين.

٤٠ - وميلاد الاتحاد الأفريقي وإنشاء الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا يشهدان على رغبة البلدان الأفريقية في استئناف الأخذ بزمام المبادرة من أجل محاولة التغلب على العقبات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي طالما عانت منها قارتهم. ووفد غانا يرحب بما تنتويه المفوضية من مساندة المبادرات الأفريقية والمتعددة الأطراف، وكذلك باضطلاع المفوضية بمبادرة تستهدف جماعات سكانية أو حالات استثنائية بأفريقيا، وأيضا بالقيام في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١ بإبرام مذكرة اتفاق مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وغانا على أتم استعداد لكي تضطلع بدور نشط في سياق هذا التعاون.

٤١ - وثمة ترحيب مع التقدير بجدول الأعمال المتعلق بالحماية، فهو وثيقة استراتيجية تستند إلى عملية المشاورات العالمية بشأن الحماية الدولية، ومن شأن جدول الأعمال هذا أن يوجه الإجراءات التي تتخذها الحكومات والمنظمات الدولية وكافة الجهات الشريكة المعنية بمشاكل اللاجئين. وغانا توافق على جميع التدابير التي ترمي إلى وضع اتفاقات متعددة الأطراف، كما أنها مهتمة بصفة خاصة بمشروع ''تكملة الاتفاقية'' الذي يستهدف إتمام اتفاقية عام ١٩٥١ المتصلة بمركز اللاجئين.

٤٢ - وفيما يتصل بالحالة الخاصة للنساء والأطفال من اللاجئين، ممن يشكلون أكثر من ٧٠ في المائة من اللاجئين بالعالم، الذين يبلغ عددهم ٥٠ مليون نسمة، واتسام هؤلاء النساء والأطفال بالضعف بشكل محدد، كما يتبين مؤخراً، يلاحظ أن غانا تدين بحزم أفعال الاستغلال الجنسي المقيتة التي ارتكبت ضدهم، وهي تثني

بحماس على المفوضية إزاء وضعها لبرنامجها المتعلق بمكافحة الاستغلال الجنسي بأفريقيا وبغيرها من المناطق، كما أنها ترحب بمشاركة النساء اللاجئات على نحو نشط، وكذلك بجهود الفريق العامل التابع للجنة الدائمة المشتركة بين المنظمات والمعني بمنع الاستغلال والعنف الجنسيين في حالات الأزمات الإنسانية.

٤٣ - وفي نهاية المطاف، يشدد وفد غانا على أن ثمة أهمية قصوى لتمويل المفوضية على نحو سليم، ولتأييدها دون تحفظ فيما تضطلع به من مبادرات من أجل تعزيز التعاون مع سائر المنظمات المشاركة للأمم المتحدة (البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف))، فالوفد يدرك ما لدور المفوضية من أهمية حاسمة في تلك العملية العالمية المتصلة بصون السلام والأمن الدوليين بغية تحقيق التنمية الاجتماعية - الاقتصادية.

٤٤ - **السيد مواكاواغو** (جمهورية تترانيا المتحدة): قال إنه يؤيد البيان الذي أدلت به أنغولا باسم الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي. وأشار إلى الفقرة ٥٠ من تقرير المفوض السامي لشؤون اللاجئين (A/57/12)، ثم أعرب عن أسفه إزاء عدم التنبه في نفس الوقت للأسباب الكامنة وراء ''ظهور دلائل على تراجع تسامح السكان والأوساط السياسية تجاه اللاجئين، ولا سيما في أوساط المجتمعات المحلية الفقيرة في المناطق المضيفة لهؤلاء اللاجئين''، إلى جانب عدم الاهتمام بمصير ١٧٠ ٠٠٠ من اللاجئين الذين لا يتلقون مساعدة المفوضية. وفي إطار شجبه لما جاء بالتقرير من ثغرات، أشار إلى أن جمهورية تترانيا المتحدة تستقبل اللاجئين بانتظام منذ نهاية الثمانينات؛ وكذلك إلى ما اقترحته بصورة تلقائية في السبعينات من منح الجنسية التترانية لأكثر من ٣٠ ٠٠٠ من اللاجئين الروانديين، مما وافق عليه ٧ ٠٠٠ من هؤلاء اللاجئين؛ وأيضا إلى قيامها في عام ١٩٩٣، عقب اغتيال رئيس بوروندي، بمنح حق اللجوء لعدد كبير من اللاجئين من هذا البلد؛ وإلى اضطرار تترانيا، في عام ١٩٩٤، بعد حادث الطائرة الذي أودى بحياة رئيسي رواندا وبوروندي، إلى استقبال ما يزيد عن ٦٠٠ ٠٠٠ لاجئ رواندي، حيث تلقت المناطق المجاورة لرواندا وبوروندي أكثر من ٥٠٠ ٠٠٠ لاجئ، مما أدى إلى حدوث اختلال ديمغرافي؛ وكذلك إلى التعجيل بتدهور التربة وزيادة الجرائم المرتكبة من جراء تدفقات اللاجئين. والحكومة التترانية تشعر بالتالي ببالغ القلق من جراء مطالبتها باستمرار فتح حدودها أمام اللاجئين - في حين أن البلدان الأخرى تغلق حدودها - دون حصولها على دعم كاف من المجتمع الدولي.

٤٥ - والوفد التترانى مستعد للسعي إلى حلول ابتكارية لمشكلة اللاجئين، ومع هذا، فإنه ينظر بعين القلق إلى مبادرة المفوض السامي التي تطالب بكفالة التنمية من خلال الدمج في المواقع الحالية، وهو يرى أنه ينبغي أن يعاد النظر في هذه المبادرة على نحو حذر بطريقة انتقائية، وعلى أساس دراسة كل حالة على حدة. والوفد يدعو المفوض السامي إلى التشاور مع اللجنة التنفيذية وسائر الأطراف المشاركة، وإلى القيام بعد ذلك بعرض الأمر على الأمين العام قبل تنفيذ هذه المبادرة. والحكومة التترانية لا تزال تعتقد أن العودة الطوعية، لا الدمج، هي السبيل الأكثر ضمانا لإيجاد حل دائم لمشكلة اللاجئين. وفي سياق قيام العائدين بالمشاركة في جهود التعمير ببلدانهم الأصلية، فإنهم ييسرون من المصالحة الوطنية.

٤٦ - وجمهورية تترانيا المتحدة ترحب بالمبادرات المقترحة من جانب المفوض السامي فيما يتصل بحالات ما بعد الصراع، وهي ترى أن هذه المقترحات مناسبة

لتحقيق هدف العودة والدمج من جديد والإنعاش والتعمير.

٤٧ - والوفد التنزاني يشعر ببالغ القلق، في نهاية الأمر، إزاء هبوط الموارد المخصصة للمفوضية، والعواقب المترتبة على ذلك بالنسبة لكافة الأطراف التي يعنيها الأمر. وهو يخشى، في مواجهة عجزٍ بالميزانية يبلغ ٢٥ مليون دولار على النحو الوارد بالتقرير، ألا يصبح بوسع بلدان الاستقبال شيئا فشيئا أن تتحمل عبء توفير المساعدة للاجئين، فغالبية هذه البلدان تكافح بالفعل ضد الفقر.

٤٨ - **السيدة مسادابو لامبارت** (زامبيا): أعربت عن تأييدها للبيان الذي أدلت به أنغولا باسم الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، ثم قالت إن زامبيا، التي تضم ما يقرب من ٢٧٠ ٠٠٠ لاجئ، تقوم، منذ افتتاح المفوضية لأول مخيم من مخيماتها من أجل اللاجئين الأفريقيين في عام ١٩٦٦، بتطبيق سياسة لاستقبال ملتمسي اللجوء تتسم بشدة ارتفاع تكلفتها المالية. وفي عام ٢٠٠١، قدم ٢١ ٥٠٠ من اللاجئين الأنغوليين الإضافيين إلى زامبيا، حيث يمثلون دائما أكبر طائفة من اللاجئين. ومع هذا، ومنذ إبرام اتفاق بين الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا والحكومة الأنغولية، هبط عدد من يصلون من اللاجئين إلى حد كبير.

٤٩ - ومن بين ما يقرب من ٢٧٠ ٠٠٠ من اللاجئين في زامبيا، يعيش ١٣٤ ٨٠٩ لاجئا بالمناطق الحضرية والريفية بالبلد، حيث يساهمون في الحياة الاجتماعية والاقتصادية للسكان المحليين. واللاجئون الآخرون موزعون بين المستوطنات والمخيمات ومراكز المرور العابر. ومن جراء ارتفاع أعداد اللاجئين، فإنهم يشكلون عبئاً ثقيلا على كاهل المقومات الاقتصادية والاجتماعية بمناطق الاستقبال. والحالة في غاية الخطورة، وخاصة وأن اللاجئين المقيمين بين السكان المحليين لا يتلقون أي مساعدة إنسانية من المجتمع الدولي. وهم يمثلون حملا إضافيا بالنسبة للخدمات الاجتماعية، ولا سيما في مجالات التعليم والصحة وتوفير المياه والمرافق الصحية، في حين أن التيسيرات المعروضة غير كافية بالفعل. والطلبات تتزايد شيئا فشيئا على السلطات المحلية.

٥٠ - ووجود عناصر مسلحة ومحاربين قدماء بين جماعات اللاجئين بزامبيا قد أدى إلى انتشار الأسلحة غير القانونية وإلى زيادة الجرائم المرتكبة تحت تهديد السلاح، مما يعرض السلام والاستقرار الوطنيين للخطر إلى حد كبير، وخاصة في مناطق الحدود. وبغية مكافحة الاتجار غير المشروع في الأسلحة الخفيفة، مما يقوم به بعض قدامى المحاربين، فإن سلطات زامبيا تجرد اللاجئين المعروفين بأنهم من قدامى المحاربين من أسلحتهم وتفصلهم عن اللاجئين المدنيين، كيما لا تصبح مخيمات ومستوطنات اللاجئين بمثابة مراكز لإعادة تجمعهم. وثمة حماية بالتالي للاجئين المدنيين ضد العنف والتجنيد القسري. ومخيّم طالبي اللجوء، الذي حُجز لقدامى المحاربين والذي انشئ في عام ٢٠٠٠، يضم ٢ ٢٧٨ لاجئا.

٥١ - وعلى الرغم من الصعوبات القائمة، فإن حكومة زامبيا لا تزال مصممة على فتح أبوابها أمام اللاجئين وسائر ملتمسي اللجوء، وكذلك على السعي لإيجاد حل دائم لهذه المشكلة، بفضل ما يتوفر من خطط محلية. والمبادرة الزامبية التي لا تستطيع الوصول إلى النتائج المتوخاة بدون معونة المجتمع الدولي، ترمي بالتالي إلى تحسين حالة اللاجئين والسكان المحليين، وخاصة في مجالات الصحة والتعليم والإمداد بالمياه والمرافق الصحية والزراعة والبيئة والهياكل الأساسية. وقد حظيت هذه المبادرة بالتأييد من قِبَل شركاء زامبيا، كما أن الفريق التابع للأمم المتحدة والمعني بالبلد قد قدم تعاونه بالفعل في

هذا الصدد. ومن المطلوب من المجتمع الدولي أن يقدم مساعدات مادية ومالية، من خلال مؤسسات الأمم المتحدة المختصة. وزامبيا تتوجه بالشكر للحكومات الأمريكية واليابانية والنرويجية إزاء ما وفرته من معونات نقدية وعينية. وهي تشيد بالأنشطة المضطلع بها في الميدان من جانب المنظمات غير الحكومية، وتحث المجتمع الدولي على دعم أعمالها.

٥٢ - والتدابير المتخذة على يد زامبيا في مجال تناول مسألة اللاجئين تستند على الأمل المتمثل في عودة هؤلاء اللاجئين في يوم ما إلى بلدانهم الأصلية، عندما تسمح الأحوال السياسية بذلك، مما قد يتم قريبا في أنغولا وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية وكذلك في رواندا. وينبغي التشديد على أن ١٠ ٠٠٠ من اللاجئين الأنغوليين قد عادوا إلى ديارهم بالفعل بمحض إرادتهم وبدون أية مساعدة. وزامبيا تأمل في إعداد إطار ثلاثي في وقت قريب يضم الحكومتين الأنغولية والزامبية إلى جانب مفوضية شؤون اللاجئين، من أجل القيام في بداية عام ٢٠٠٣ بالشروع في تطبيق ذلك البرنامج الممتد لفترة سنتين والمتعلق بعودة حوالي ٠٠٠ ٧٠ أنغولي في العام الواحد. وهذا البرنامج سيؤدي إلى مصروفات إضافية، لا فيما يتصل بالمفوضية وحدها، بل فيما يتصل أيضا بالحكومتين المعنيتين. والسلطات الزامبية ستواصل، في إطار مبادرة زامبيا، توفير أراض زراعية للاجئين الذين يختارون البقاء في زامبيا.

٥٣ - **السيد دوغان** (كرواتيا): لفت الانتباه إلى ذلك الجزء من تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين (A/57/12) الذي يتناول جنوب شرق أوروبا، ثم قدم معلومات إضافية عن عودة اللاجئين في كرواتيا.

٥٤ - وقال إن الحكومة الكرواتية لا تدخر أي جهد من أجل تيسير عودة كافة اللاجئين، بما فيهم المشردون، إلى مناطقهم الأصلية. وهي تبذل قصاراها، على نحو خاص، للإسراع في إعادة بناء المساكن والهياكل الأساسية التي تحطمت في الحرب، مع قيامها في نفس الوقت بعرض مآوى مؤقتة، وذلك في إطار تأكيد الانتعاش الاقتصادي لمناطق العودة. وهذا العنصر الأخير يتسم بأهمية خاصة لأن الاكتفاء ببناء المساكن والهياكل الأساسية لا يكفي وحده لضمان عودة دائمة ودمج حقيقي جديد للاجئين العائدين. وفيما يخص ذلك الجانب الهام الآخر، الذي يتمثل في استرداد الممتلكات، وضعت الحكومة الكرواتية، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، مشروعا يتصل باسترداد الممتلكات والمنازل، وهو مشروع يرمي إلى تنفيذ خطة العمل الوطنية، التي اعتمدت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، والتي سيستفيد منها بالدرجة الأولى اللاجئون القادمون من البوسنة والهرسك ومن جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. وهذا المشروع، الذي سيتم تطبيقه من الآن وحتى نهاية عام ٢٠٠٣، ينص على مجموعة كاملة من التدابير، التي تتضمن استرداد ٩٦٨ ٣ مسكناً قبل نهاية عام ٢٠٠٢، وإنشاء صناديق تكميلية من أجل البناء، وتجديد واسترجاع بعض المساكن. والبرلمان الكرواتي قد اعتمد تعديلات عديدة للقانون المتعلق بالتعمير وكذلك للقانون المتعلق بالمسائل ذات الأولوية لدى الدولة، وهذه التعديلات تنص على إجراءات لاسترداد الممتلكات تتسم بمزيد من التناسق والشفافية، مع إلغاء جميع التدابير التمييزية، إلى جانب ضمان حق العودة في ظل شروط متساوية بالنسبة لكافة اللاجئين العائدين دون تمييز لجنسيتهم. وكافة هذه التدابير ستساهم في تحسين الحالة العامة، كما أنها ستيسر من استقرار العائدين. وعلى هذا النحو، وخلال عامين ونصف عام، وصل إلى كرواتيا

٨٨٢ ٦٦ من العائدين، وكان من بينهم ٧٩٧ ٣٦ من المنتمين للأقليات، وكانت عودتهم من جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وكذلك من البوسنة والهرسك.

٥٥ - ومن المؤكد، في النهاية، أن عودة اللاجئين والمشردين لم تعد مسألة سياسية، ولكنها مسألة تتوقف أساساً على الحالة الاقتصادية للمناطق الكرواتية المعنية. والحكومة الكرواتية مضطرة إلى الشروع في تخفيضات جديدة للميزانية من أجل الاستجابة لتوصيات المؤسسات المالية الدولية وكذلك من أجل تكييف نظامها الاقتصادي مع النظام الاقتصادي للاتحاد الأوروبي، ومع هذا، فإنها تواصل تمويل ما هو ضروري من التدابير التي أعلنت عنها، وهي لا تزال مصممة على الوفاء بمشمول الأنشطة المكرسة للاجئين والمشردين والعائدين.

٥٦ - **السيد أبو القاسم** (السودان): أكد أن السودان يستقبل منذ أكثر من ٣٠ عاماً، في ضوء وضعه الجغرافي، عدداً متزايداً من اللاجئين، في إطار من الكرم وبدون أية قيود، على الرغم من العواقب الاقتصادية والبيئية. ومن المأمول فيه أن يستمر المجتمع الدولي في تقديم مساعدة إنسانية للاجئين إلى حين عودتهم بصورة طوعية وفي جوٍّ من السلام والكرامة. وثمة مطالبة بتوزيع المسؤوليات فيما بين بلدان الاستقبال والمفوضية والمجتمع الدولي. وفي الواقع الذي تقوم فيه المفوضية تدريجيا بالتخلي عن أنشطة مساعدة وحماية اللاجئين، ينبغي توفير زخم جديد لجهود الإنعاش التي يبذلها السودان، ولا سيما في مجال الموارد الطبيعية والهياكل الأساسية والصحة والتعليم.

٥٧ - والسودان يتعاون مع المفوضية، وكذلك مع البلدان الأصلية للاجئين، كما أنه يطبع برنامج العودة الطوعية، مع بذل كل جهوده من أجل التعجيل بعملية العودة فيما يتصل باللاجئين الإثيوبيين والإريتريين. ويتمثل الحل الأكثر دواماً في تيسير إعادة بناء البلدان الأصلية قبل التعجيل بعملية العودة الطوعية للاجئين المشردين.

٥٨ - وبشأن حماية اللاجئين، وخاصة الأطفال والقصر، إلى جانب حماية حقوقهم الأساسية، فإن السودان، الذي يطبق مبدأ الإعادة والدمج من جديد والإنعاش والتعمير، يهيب بالمجتمع الدولي أن يتعاون في هذا الصدد مع المفوضية. وهو يلاحظ، مع القلق، أن الموارد المرصودة قد هبطت إلى حد كبير، وأنها لم تعد تغطي النفقات المرتبطة بالبرامج المعتمدة على يد اللجنة التنفيذية، وهذا يؤدي إلى عواقب سلبية فيما يتصل بأنشطة المفوضية في أفريقيا، حيث تتزايد الاحتياجات كذلك عن الاحتياجات القائمة في المناطق الجغرافية الأخرى. ومن المطلوب من المانحين، كما ذكر المفوض السامي، أن يزيدوا من تبرعاتهم وأن يلتمسوا إيجاد حلول ابتكارية لزيادة الموارد.

٥٩ - ومن الجدير بالذكر بعد ذلك أن السودان يكفل دائما أمن موظفي الأمم المتحدة والأفراد المعنيين بالإغاثة الطارئة في الميدان، مما يُعدّ ضروريا من أجل ضمان حماية اللاجئين، ولا سيما الفئات المستضعفة، ومن الحري بالإدانة، تلك الاغتيالات التي ارتكبت ضدها.

٦٠ - والسودان يؤكد من جديد أنه مصمم على احترام الصكوك الإقليمية والدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، ولكنه يتحفظ بشأن المادة ٢٦ من اتفاقية جنيف، وذلك كيما يتمكن من مراعاة الالتزامات المفروضة عليه بموجب المادة ٣ من اتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية الخاصة باللاجئين (١٩٦٩).

٦١ - **السيدة سيغا** (اليابان): أعربت عن اغتباطها لأن حالة اللاجئين قد بدأت في التقدم في نهاية المطاف

بأفغانستان، وأبدت سرورها أيضا إزاء ما يحدث من تطور بعملية السلام في سيراليون وأنغولا وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية وبسري لانكا كذلك. وأكدت مساندتها لهذه البلدان فيما يتصل بجهودها الرامية إلى تعزيز السلام، ومن الواضح أن هذه الجهود لن تحقق نتائجها المرجوة بين عشية وضحاها. وقالت إن التفاؤل الحذر، الذي يترتب على تطور الأمور هذا، لا يجوز له أن يحجب الصراعات القائمة دون حل كما هو حادث في ليبريا، ولا أن يخفي ما يظهر من مشاكل جديدة على النحو الجاري في كوت ديفوار.

٦٢ - واليابان ستواصل دعم عملية البحث عن حلول دائمة، فهي ترى أن هذه الحلول تشكل عنصراً رئيسياً في مجال حماية اللاجئين، كما أنها تُعتبَر ضرورية، لا من أجل تجنب عزوف المجتمع الدولي عن توفير المأوى والمال فحسب، بل أيضا من أجل إعطاء الأمل للاجئين. ومن الواجب، في الواقع، أن يكون المبدأ التوجيهي في هذا الشأن متمثلا في إزالة تهميش اللاجئين إلى جانب حمايتهم أيضا. ومن الواضح أن هذا هو السبب في أن اليابان تقدم تأييدها على نحو كامل لتلك العمليات الأربع التي تتمثل في العودة والدمج من جديد والإنعاش والتعمير والتي اقترحها المفوض السامي، كما أن اليابان تساند تماما مفهوم التنمية من خلال الدمج المحلي، فهو مفهوم يرمي إلى تمكين اللاجئين من الإسهام في تنمية البلدان التي منحتهم الملجأ.

٦٣ - وفي أفغانستان، أعلنت اليابان برنامج المساعدة الشاملة للتنمية ''مبادرة أوغاتا'' الذي يستهدف كفالة الانتقال دون عائق من مرحلة المساعدة الإنسانية إلى مرحلة المساعدة في تعمير البلد، وهذا يتيح إلى حدٍّ ما اختبار نهج العمليات الأربع المتمثلة في العودة والدمج من جديد والإنعاش والتعمير. واليابان قد قدمت للمفوضية مساعدة مالية تصل إلى ٣٣ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة بهدف مساعدتها فيما تقوم به من إعادة دمج العائدين بصورة دائمة ومضمونة. وهي تشكر بحماس تلك البلدان المجاورة التي استقبلت ملايين اللاجئين.

٦٤ - واليابان تعلن دعمها لمفهوم التنمية من خلال الدمج المحلي، وذلك في إطار مبادرة زامبيا التي ترمي إلى تقييم الاحتياجات الإنمائية بغرب البلد. وبمجرد تحديد هذه الاحتياجات، ستقوم بلدان مانحة عديدة، ومنها اليابان، ببذل كل جهد ممكن من أجل الوفاء بها. ومن الواجب، بغية كفالة نجاح هذه العملية، أن تقوم بلدان اللجوء بالاضطلاع بالمسؤولية ذات الصلة، وأن توفر البلدان المانحة المساعدة اللازمة، وأن تقدم الهيئات الإنمائية تعاونها، إلى جانب النهوض بدور تيسيري من قِبَل المفوضية.

٦٥ - واليابان تشارك في السعي لإيجاد حلول دائمة في إطار المكتب الياباني للتعاون الدولي، وهو مشروع مشترك يستند إلى الاعتقاد بأنه، في حالة اهتمام الهيئات الإنمائية الثنائية بتلبية احتياجات المجتمعات التي تتولى إيواء اللاجئين، فإنه يصبح بوسع المفوضية أن تقوم في ذلك الوقت بتركيز جهودها على أعمال الحماية والمساعدة. وثمة اضطلاع بالفعل بتعاون تكميلي من هذا القبيل، وذلك في كيغوما بغرب تترانيا.

٦٦ - وقد قامت اللجنة التنفيذية لبرنامج مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، في دورتها الثالثة والخمسين، باعتماد جدول الأعمال المتعلق بالحماية، الذي يتضمن ١٦٩ توصية، وهذه التوصيات خاصة بالأشخاص المعنيين بمشاكل اللاجئين، بما فيهم المجتمع المدني. وتنوي اليابان أن تشارك على نحو نشط في

المناقشات المتصلة بتطبيق جدول الأعمال هذا. ولقد قررت في عام ٢٠٠٢ أن تزيد من دعمها للأنشطة الخاصة بتوطين من يُعترف بكونهم من اللاجئين بداخل حدودها، وكذلك بتحسين أحوال معيشة ملتمسي اللجوء؛ كما أنها ستعيد النظر علاوة على ذلك في عمليتها المتصلة بالاعتراف بمركز اللجوء. وفي هذا الصدد، يلاحظ أن اليابان تهتم بصفة خاصة بحماية اللاجئين، وهي تشدّ على أن مشاركة هؤلاء اللاجئين في التنمية لا يمكن تحقيقها إلا في حالة دمجهم تماما في المجتمع، سواءً ببلدانهم الأصلية أم ببلدان أخرى.

٦٧ - **السيد لورين** (كندا): قال إن المشاورات العالمية بشأن الحماية الدولية وصياغة جدول الأعمال المتعلق بالحماية قد أعطت زخماً في مجال السعي لإيجاد حلولٍ ابتكارية من أجل الوفاء باحتياجات اللاجئين على صعيد العالم بأسره. وتوجد في نهاية الأمر حلول دائمة لمشكلة اللاجئين الأفغان، وهي حلول قابلة للتطبيق على الحالات الأخرى التي طال بقاؤها، من قبيل أنغولا.

٦٨ - وكندا، التي لا تزال متمسكة بمبادئ التضامن الدولي إلى جانب قيامها على نحوٍ نشط بالإسهام في الجهود الهادفة إلى تحسين توزيع الأعباء، تعرب عن غبطتها إزاء الإصلاحات التي اضطلع بها المفوض السامي من أجل زيادة توعية موظفي الإدارة والرقابة. وهي تساند مجددا ولاية المقرر الخاص، كما أنها تنتظر باهتمام تقريره لعام ٢٠٠٣، ومن رأيها أنه ينبغي، بهدف كفالة نجاح إصلاحات المقرر الخاص هذه، أن تشارك فيها منذ البداية الدول والشركاء الآخرون، ولا سيما المنظمات غير الحكومية وسائر وكالات الأمم المتحدة والمؤسسات المالية والدولية.

٦٩ - ومفهوم الحماية ينبغي له أن يكون في صميم الأعمال المضطلع بها، وهذا يشجع كندا على تأكيد مبدأ عدم الإعادة القسرية، الذي ورد في اتفاقية عام ١٩٥١ وكذلك في بروتوكول عام ١٩٦٧، إلى جانب وروده أيضا في القانون العرفي الدولي.

٧٠ - وكندا ترحب بالاقتراحات الابتكارية التي عرضها المفوض السامي بهدف تطبيق جدول الأعمال المتعلق بالحماية، وهي تؤيد الدعوة لعقد محفلٍ بشأن الحماية الدولية بغية التمكن من دراسة استراتيجيات جديدة تتعلق بالوفاء باحتياجات اللاجئين، إلى جانب تكملة أعمال اللجنة الدائمة واللجنة التنفيذية. وتساند كندا أيضا نهج مبادرة ''تكملة الاتفاقية'' الذي يحبّذ اتخاذ ترتيبات مرنة لمواجهة المشاكل المترتبة على التحركات الفرعية للاجئين وملتمسي اللجوء، فضلا عن ضرورة وضع ترتيبات تتسم بمزيد من الإنصاف على صعيد تقاسم الأعباء، إلى جانب تحسين الوصول إلى الموارد المكرسة للمعونة الإنمائية بغية تأمين احتياجات اللاجئين.

٧١ - وكندا توافق على ما أكدته المفوضية بشأن الحلول الدائمة، وأيضا بشأن الاكتفاء الذاتي، وكذلك فيما يتعلق بالاعتراف بالإسهامات المفيدة التي يمكن للاجئين أن يقدموها لبلدان الاستقبال، وهي تطالب الدول بأن تحرص على ألا يكون الدمج المحلي مجرد حقيقة واقعة، بل إنه ينبغي أيضا إدراجه في القانون. وتعرب كندا عن اغتباطها كذلك إزاء التشديد على الانتقال من المساعدة الإنسانية إلى التنمية، وأيضا إزاء سعي المفوض السامي لتحقيق هذا الغرض بالاشتراك مع سائر وكالات الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية والمنظمات غير الحكومية، كما أن كندا مغتبطة بالاعتراف بأن من الواجب أن تُراعَى احتياجات اللاجئين في عملية التخطيط. وكندا ترحب كذلك بالصلات التي أقامتها

اللجنة مع الشراكة الجديدة المتعلقة بتنمية أفريقيا، وهي تلاحظ مع الارتياح أن بعض عناصر خطة عمل مجموعة البلدان الثمانية المتصلة بأفريقيا تتناول مباشرة محاولة إيجاد حلول دائمة.

٧٢ - وكندا تشارك في مشاعر القلق التي أعرب عنها المفوض السامي بشأن التدفقات المختلطة للاجئين والمهاجرين الاقتصاديين، وهي ترى أن ثمة أهمية بالغة للتمييز بين هذين النوعين من التحركات من أجل الاحتفاظ بسلامة نظام اللجوء ومساندة الحماية الدولية.

٧٣ - وكندا على اقتناع بأنه لا يجب أن يُكتفى بمجرد توفير الحماية القانونية للاجئين، بل أنه ينبغي أن تتوفر لهم أيضا الحماية المادية والاجتماعية، وأن هناك أهمية بالتالي للحرص على تهيئة الأمن داخل المخيمات، وفصل المحاربين عن غير المحاربين بقدر الإمكان، مع إدارة المخيمات على نحو سليم، إلى جانب تنسيق الخدمات المجتمعية وتدابير الحماية والمعونة. وكندا تشعر بالقلق من جراء المزاعم المتعلقة بحدوث عنف جنسي داخل المخيمات، ومن ثم، فإنها مصممة على ضرورة التنبه لعدم تعرض اللاجئين للاستغلال أو سوء المعاملة، وهي توافق بالتالي على وضع وتنفيذ خطة للعمل من جانب اللجنة الدائمة المشتركة بين وكالات الأمم المتحدة ومدونة قواعد السلوك لمفوضية شؤون اللاجئين.

٧٤ - **السيد غوسوس** (الأردن): أشار إلى النظام الإنساني الدولي الجديد، الذي تهتم به بلده منذ إدراجه في جدول أعمال الجمعية العامة، ثم نبّه إلى أن هذا النظام العالمي الجديد، الذي قال عنه رئيس جمهورية الولايات المتحدة في ذلك الوقت أنه يشكل غاية من غاياته، عقب انتهاء الحرب الباردة، لم يؤدِّ إلا إلى حالة أكثر اضطراباً تتسم بتعدد ضحايا الصراعات المسلحة وانتهاكات حقوق الإنسان.

٧٥ - والوفد الأردني يود في البداية أن يشيد بهيئات المعونة الإنسانية وكذلك بجهود الأمم المتحدة فيما يتصل بزيادة تنسيق وفعالة الأنشطة المضطلع بها. وتوفير الغوث للضحايا غير كافٍ مهما كانت ضرورية؛ فمن الواجب أيضا أن يُسعى إلى إزالة الأسباب الرئيسية للمشاكل مع كفالة بقاء الضحايا. ومن الواجب، بعد هذا، أن يكون هناك ترشيد للعمل الدولي في حالة الطوارئ الإنسانية. والوفد الأردني يشعر بالاغتباط إذن إزاء مبادرة وفد البوسنة والهرسك التي تتعلق بالمبادئ الأساسية للعمل الإنساني في حالات الطوارئ.

٧٦ - ومن ناحية ثالثة، يجب أيضا توفير الدعم اللازم للآليات المحلية والوطنية الخاصة بالمنع أو بالسيطرة على حالات الطوارئ الإنسانية، ولا سيما في البلدان النامية. وينبغي لمجتمع المانحين أن يدعم عملية تعزيز القدرات المحلية وأن يشجع الاكتفاء الذاتي بدلاً من زيادة عبء الدين.ويتعين على البلدان النامية أن تقوم، من ناحيتها، بوضع نظم للإنذار المبكر وبالسعي لإيجاد حلولٍ محلية للمشاكل الإنسانية الموجودة بالفعل أو التي يحتمل حدوثها. والوفد الأردني يؤيد في هذا الصدد تلك الفكرة التي أعلنها الأمين العام. والتي تقضي بإنشاء لجان وطنية للمسائل الإنسانية، وقيام هذه اللجان بالتماس الحلول وتوفير المآزرة للجهود المضطلع بها على الصعيدين الوطني والدولي، مع تكملتها لتلك الجهود، إلى جانب اتسامها أيضا بطابع عملي، ونهوضها بدور المتحدث بلسان مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية.

٧٧ - ومن ناحية رابعة، أحاط الوفد الأردني علماً مع الارتياح بهبوط أعداد اللاجئين، ولكنه يرى وجوب توفير

مزيد من الاهتمام بمشكلة المشردين داخل بلدانهم الأصلية، ممن يفوق عددهم في الوقت الراهن عدد اللاجئين إلى حد كبير. ومن ناحية خامسة، يلاحظ أن الأمين العام قد أعرب عن تصميمه في مناسبات كثيرة على ضرورة إيجاد حل للمسائل الإنسانية العديدة التي كثيرا ما كانت عرضة للإهمال في الماضي، من قبيل مشكلة عمليات طرد السكان وإعادة توطينهم بصورة جماعية. والوفد الأردني يلفت الانتباه بصفة خاصة إلى الأرامل واليتامى من جراء الحرب، وإلى ضحايا التمردات، وكذلك إلى المعوقين، ممن تهتم الأردن بمصيرهم على نحوٍ محدد. وفي ختام الأمر، وبالإشارة إلى الفريق الخاص للممثلين الحكوميين، الذي توصي الأردن بتشكيله، ذكر الوفد الأردني أن من شأن هذا الفريق أن يساعد على صياغة برنامج العمل الإنساني، الذي اقترحه الأمين العام، والذي قد يكون مُكملاً على نحوٍ مجدٍ لجدول أعمال السلام وجدول أعمال التنمية.

٧٨ - وفي النهاية، يعلن الوفد الأردني أن مشروع القرار الذي سيعرضه على اللجنة الثالثة مترتب على قرارات عديدة سبق أن اتخذتها الجمعية العامة؛ وهو يأمل بالتالي في اعتماد هذا المشروع دون طرحه للتصويت.

٧٩ - **السيد بيفا** (المراقب عن المنظمة الدولية للهجرة): أشار إلى أن المفوض السامي قد ذكر، في بيانه الافتتاحي، مسألة العلاقة بين الهجرات القسرية والطوعية في عالمٍ يتسم بالتطور، وكذلك ضرورة تناول موضوع الهجرات الدولية، وخاصة تحركات اللاجئين، بصورة عامة وفي إطار توخي المستقبل، ثم لفت الانتباه إلى أن هذا يفترض بصفة خاصة قيام المنظمة الدولية للهجرة ومفوضية شؤون اللاجئين بالحوار بشكل منتظم فيما يتصل بوسيلة تعزيز التعاون ولا سيما عندما تتوافق مسائل اللجوء مع مسائل الهجرة. وهاتان المنظمتان تتسمان بعلاقات عمل وثيقة منذ إنشائهما في الخمسينات؛ وقد كان تعاونهما منصباً في البداية بصورة أساسية على إعادة الدمج في بلدان ثالثة. ومنذ ذلك الوقت، أدى وقوع حالات واسعة النطاق من حالات الطوارئ إلى تقاربهما، وهما تتعاونان في مجالات مختلفة من قبيل العودة الطوعية، والتنمية من خلال التكامل المحلي، وتعزيز القدرات، والاضطلاع بحملات للتوعية، وتشجيع الحوار الحكومي الدولي.

٨٠ - وفي الوقت الراهن، يتسع نطاق التحركات السكانية الدولية، وهذه تتألف من تدفقات مختلطة لأشخاص يتركون بلادهم لأسباب متباينة. وبالتالي، فإنه ينبغي بصفة خاصة أن يدرك المجتمع الدولي أن ثمة صلة قائمة بين اللجوء والهجرة، وقد كان هذا، بالإضافة إلى ذلك، من المشاكل الرئيسية التي تعرضت للدراسة في المشاورات العالمية التي سبق إجراؤها في إطار المفوضية. ولهذا الغرض، شكلت المنظمات فرقة عمل مشتركة بشأن اللجوء والهجرة، وهي تجتمع بانتظام لبحث السياسة العامة إلى جانب وسائل توثيق التعاون.

٨١ - وعلى المجتمع الدولي بكامله أن يحدد ممارسات للإدارة تسمح بتشجيع التحركات المنتظمة للسكان وبتثبيط الهجرات العشوائية، مما يقتضي الاضطلاع بتعاون أكثر وثاقة والاتسام بقدر كبير من المرونة والاتباع لنهج متوازن.

٨٢ - **السيدة لويس** (منظمة العمل الدولية): ذكرت أن منظمة العمل الدولية يتعين عليها، بحكم ولايتها، أن تولي اهتماما خاصا لحماية العمال المهاجرين الدوليين، وهي ترى بالتالي، كما يرى المفوض السامي، أن إزالة تهميش اللاجئين يتحقق من خلال تشجيع الاكتفاء الذاتي والتنمية عن طريق الدمج المحلي. وفي ضوء بعض الأعمال

البحثية الأخيرة، يلاحظ أن العولمة تشجع على الهجرة، وذلك بصورة تؤدي إلى التلاشي التدريجي للفوارق التي كانت تفضي على نحو تقليدي إلى فصل اللاجئين، وفقاً لتعريفهم الوارد في اتفاقية عام ١٩٥١، عن المشردين لأسباب أخرى. وفي الواقع، يسعى البعض إلى اللجوء في بلد مجاور أو في بلد ثالث لتجنب الحرب أو انتهاكات حقوق الإنسان أو انتشار العنف، ولكن هذا البعض لا يعلن مع هذا أنه من اللاجئين؛ وعلى النقيض من ذلك، يطالب عمال مهاجرين ممن تعيش غالبيتهم في إطار وضع غير سوي، بمركز اللجوء. والأشخاص الذين يحظون بمركز اللجوء من قبل الحكومات يتم استيعابهم على نحو عاجل في صفوف سائر المهاجرين، بمجرد السماح لهم بالعمل، وذلك بفضل التشريعات المتصلة بالعمل أو الإدارة، ومن جانب أرباب العمل أو الجمهور عموماً. وعلاوة على ذلك، فإن مظاهرات العداء ضد الأجانب وأعمال العنف التي تنطوي على كراهية الأجانب لا تقيم عادة أي وزن للمركز القانوني للضحايا، ممن سبق أن تبين في المؤتمر العالمي لمناهضة العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب.

٨٣ - وشواغل منظمة العمل الدولية تتفق مع شواغل مفوضية شؤون اللاجئين فيما يتصل بأمور ثلاثة: وأولها، أن المهاجرين واللاجئين كائنات بشرية موجودة خارج بلدها وتكتنفها حالة تتسم بانعدام الأمن، ومن الواجب أن تُوفَّر الحماية اللازمة لحقوقها الأساسية. وثانيها، أن هؤلاء اللاجئين من العمال، وأن توفير العمل لهم يشكل وسيلة أساسية لاستعادة هويتهم وأمنهم، سواء قاموا بالاندماج في البلدان المضيفة أو في بلدان إعادة التوطين أو عمدوا إلى العودة إلى بلدانهم على نحو طوعي. وفي النهاية، ينبغي أن توضع سياسة دولية متماسكة، مع مراعاة هذه السياسة لعنصر لجوء اليد العاملة وعنصر هجرتها، وذلك من خلال توخيها لتدابير وآليات أخرى تخالف نظم اللجوء، من أجل إدارة الهجرات المنتظمة، وإدراج جانبي المهاجر واللاجئ في سياسات التنمية والمساعدة والاستثمار، وتسوية حالات المهاجرين الذين يعيشون منذ فترة طويلة في إطار أوضاع غير سوية، وإصدار تشريع لمكافحة التمييز ضد من ليسوا من رعايا البلد.

٨٤ - وفي عام ٢٠٠٤، سيكون العمال المهاجرون موضع مناقشة عامة بمؤتمر العمل الدولي. ولقد أدرجت الإدارة الدولية للهجرات في جدول أعمال اللجنة العالمية المعنية بالبُعد الاجتماعي، التي ستقدم استنتاجاتها وتوصياتها في عام ٢٠٠٣، حيث توفر المفوضية قدرا كبيرا من المشورة.

٨٥ - وعلى الصعيد الميداني، تطور التعاون بين منظمة العمل الدولية ومفوضية شؤون اللاجئين بصورة كبيرة مؤخراً، ويستهدف هذا التعاون الاضطلاع بالتدخلات اللازمة عند حدوث حالة من حالات الطوارئ الإنسانية. وعلى هذا النحو، كانت المنظمة، خلال السنوات الثلاث الماضية، في طليعة الجهات التي قامت بالتدخل في حالات الأزمة وفيما يتصل بأنشطة التعمير الموجهة نحو توفير العمالة، وذلك بأفغانستان وبأنغولا وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية وفي تيمور الشرقية وبإثيوبيا وبسيراليون وفي كوسوفو وفي الصومال وفي جنوب لبنان وبسري لانكا، على سبيل المثال. وعلاوة على ذلك، فهناك فريق عامل معني بالشراكة بين المفوضية والمنظمة، وهو يجتمع على نحو منتظم ويضع مشاريع مشتركة في حالة حدوث أزمة بعينها.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٣٥.